جمعية العلوم الاقتصادية السوريةِ
ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون

# هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الإقتصادية

نبيل مرزوق

## الهجرة كحرية وفرصة

يثير موضوع الهجرة اليوم الكثير من الحوارات والصراعات السياسية، حول الإندماج والخطر على السلم الأهلي وفرص العمل، مع ذلك تتنافس الدول المتقدمة اليوم في تقديم الإغراءات لليد العاملة عالية التأهيل لجذبها ، وقد بدأ مؤخرا الإهتمام بآثار الهجرة على البلدان المصدرة للعمالة من منظور التنمية البشرية وليس من منظور التحويلات ودورها التنموي. وكانت منظمة الصحة العالمية قد أثارت المخاطر الناجمة عن هجرة الكفاءات الطبية من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة، حيث قدرت النقص في عدد العاملين في المجال الطبي على المستوى العالمي عام 2006 ب 4.3 مليون شخص[1] ، الأمر الذي دفع قمتي الثماني الكبار في طوكيو 2008 و أكيلا في إيطاليا 2009 للتأكيد على ضرورة إحراز تقدم بتشجيع منظمة التجارة العالمية على وضع مدونة قانونية لإجراءات تجنيد الكادر الطبي على الصعيد العالمي.

تؤكد النظرية الإقتصادية، ونظريات التنمية على دور رأس المال البشري في النمو طويل الأمد والمستدام، وكانت الدول النامية قد بذلت جهودا كبيرة خلال نصف القرن الماضي للنهوض بمستوى التعليم وبناء كادر علمي وطني، مع ذلك ما زالت تعاني من شح الكوادر العلمية واليد العاملة المؤهلة، نتيجة الهجرة المستمرة للكفاءات منذ ستينيات القرن الماضي، ولا تخرج سورية عن هذه الإشكالية للتنمية، وهي مطالبة بمواجهتها وليس بتجاهلها وغض النظر عن آثارها، فليس لدى وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل بيانات عن توزع قوة العمل السورية، سواء في الدول العربية أو في الدول الأجنبية ، وتغيب عن الإحصاءات السورية أية أرقام عن توزع السوريين حول العالم. حسب تقديرات التقرير الوطني للسكان لعام 2008 بلغ الفارق بين المقيمين في سورية والمتمتعين بالجنسية السورية نحو 3.372 مليون شخص عام 2007 أي ما يعادل 15% تقريبا من إجمالي السكان[2] أين يتوزعون؟ ما هي تركيبتهم ؟ ما الأمل في عودتهم؟ ما هي أسباب هجرتهم ؟ وما هي الآثار المترتبة على هجرتهم بالنسبة للتنمية وبناء مجتمع المعرفة ؟ وما هي الخسائر التي تكبدها الإقتصاد

---

[1] – مصدر: Les migrations internationals des personnels de santé " AMÉLIORER LA COOPÉRATION INTERNATIONALE POUR FAIRE FACE À LA CRISE MONDIALE" Organisation mondiale de la sante et OCDE Février 2010 P. 1

[2] – حالة السكان في سورية، التقرير الوطني الأول 2008 – هيئة شؤون الأسرة و UNFP ص 36 .

**والمجتمع السوري نتيجة تلك الهجرات؟ تساؤلات لا تملك أية جهة رسمية إجابة عنها، هذا إذا كانت مهتمة بالإجابة. نحاول في هذه الورقة تقديم بعض الإجابات الجزئية على التساؤلات المطروحة، بهدف تسليط الضوء وإثارة الإهتمام، حيث تتطلب الإجابة العلمية والدقيقة بحوثا معمقة للظاهرة ولجوانبها المتعددة، نأمل من الباحثين السوريين العمل عليها خلال الفترة القادمة.**

**نحاول في هذه الورقة تقدير حجم وتوزع المهاجرين السوريين، حسب البيانات المتوفرة، وتقدير العوامل الدافعة للهجرة والآثار المترتبة على تلك الهجرة بالنسبة للإقتصاد السوري، ولإمكانية بناء مجتمع المعرفة في سورية، لم تتوفر إمكانية إجراء بحوث ميدانية، كما لم تتوفر إمكانية البحث في الآثار الإقتصادية بشكل كاف، لذلك تم تحليل البيانات المتوفرة، وتم التوصل إلى بعض الإستنتاجات الأولية، على أمل أن تتضافر الجهود البحثية للتوصل إلى تشخيص أكثر دقة وموضوعية للظاهرة ومنعكساتها.**

**نتيجة غياب البيانات الإحصائية في هذا المجال تم اعتماد البيانات الصادرة عن الجهات والمنظمات الدولية، ولا بد من التنويه هنا إلى التباين في النظرة إلى المهاجر بالنسبة للتشريع السوري وبالنسبة لمصدري تلك البيانات. يتمتع المواطن السوري بحق الإحتفاظ بجنسيته إلى جانب جنسية أخرى، ولا تسقط عنه إلا في ظروف محددة حسب التشريع السوري، في حين يعتبر المهاجر في عدد من الدول مواطنا بعد حصوله على الجنسية في بلد الإغتراب ولا يدخل في تعداد المهاجرين، وتعتمد بعض الدول تصنيف "المولودون في الخارج" وهو يعطي صورة أوضح عن عدد المهاجرين في تلك الدول، وهذا ما يؤدي إلى التباين في العدد الإجمالي والفعلي للسورين في الخارج حسب المصدر.**

**سيتم مناقشة الموضوعات المطروحة من خلال الفقرات التالية: الهجرة الدولية واتجاهاتها في المدى المنظور، عوامل الجذب والدفع المحرضة على الهجرة، وبنية العرض والطلب في سوق العمل الدولية. وتناقش الفقرة الثانية هجرة العمالة السورية، حجمها وتوزعها على الصعيد العربي والعالمي، وتركز الفقرة الثالثة على هجرة الكفاءات العلمية السورية والآثار المترتبة على عملية التنمية والتطور العلمي والمعرفي في البلاد، وتقدم الفقرة الرابعة بعض الإستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تحد من هذه الظاهرة.**

**1- التعاريف والمصطلحات المستخدمة**

**التعاريف مستقاة من تعريفات منظمة الهجرة الدولية ومصادر أخرى**

- **الهجرة : ويقصد بها، مغادرة بلد أو الخروج منه قصد الإقامة في بلد آخر. وقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلدهم الأصلي، كما حظر على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمه إلا في ظروف محدودة جداً. و يشمل تعبير الهجرة، تلك الداخلية والخارجية وفي هذه الورقة هي الهجرة الخارجية، ويشمل تعريف الهجرة، الهجرة القسرية، والهجرة المحفزة التي تدفع بها منظمات أو دول أوشركات**

توظيف دولية أو غيرها، ويشمل مفهوم الهجرة الهجرة المؤقتة أو " الدائرية" وهي هجرات محددة المدة والغرض، ولا يحظى العامل خلالها بحق الإقامة الدائمة، والهجرة الدائمة للعمل والإقامة وهي أيضا نوعان هجرة رسمية وفق تصاريح وعقود عمل نظامية وهجرة سرية عبر الحدود أو بعد انقضاء فترة الإقامة المرخص بها.

- هجرة الأدمغة: ويقصد بها هجرة الأشخاص المؤهلين والحاصلين على مستوى تعليم الحلقة الثالثة ( الجامعية ) وما فوق، وقد كان البريطانيون هم من نحت هذا التعبير "Brain- Drain" إثر هجرة الكفاءات العلمية البريطانية أواسط القرن الماضي إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
- إدارة الهجرة: مصطلح يقصد به جملة الوظائف الحكومية والنظام الوطني لإدارة الهجرة عبر الحدود، الداخلة والخارجة، ولاسيما التحكم في دخول الأجانب وتواجدهم داخل حدود الدولة وحماية اللاجئين وغيرهم ممن يحتاجون إلى الحماية والمساعدة.
- الإندماج الإجتماعي للمهاجرين ويقصد به، الإندماج الثقافي والإجتماعي للمهاجرين في المجتمع المضيف.
- إعادة الإندماج الإقتصادي والإجتماعي للمهاجرين العائدين، أي توفير فرص عمل للعائدين من الهجرة، وإعادة إدماجهم في النشاط الإقتصادي للبلاد، كما يقصد بإعادة الإندماج الثقافي، إعادة إندماجهم بالحياة الثقافية للمجتمع والمساهمة بتطويره.
- التحويلات: ويقصد بها الأموال التي يقوم العمال المهاجرون بإرسالها إلى أسرهم وذويهم في بلدهم الأصلي، سواء تحويلات نظامية عبر المؤسسات المالية والمصرفية النظامية، أو تحويلات عبر أشخاص أو سلع وتجهيزات برفقة أشخاص.
- المعرفة: وهي مفهوم مركب، يعتمد عدد من المؤشرات الخاصة التي تحدد وضعية البلدان بالنسبة إلى المعرفة منها، رأس المال البشري، رصيد البحث والتطوير، عدد المنشورات العلمية المحكمة سنويا، عدد العاملين العلميين والمهندسين، نوعية النظام التعليمي، عدد براءات الإختراع المسجلة سنويا، الصادرات عالية التقانة، ومعدل تغير هذه المؤشرات.
- إقتصاد المعرفة: مصطلح حديث نسبيا استخدمه لمرة الأولى عام 1969 الأستاذ الجامعي الأمريكي بيتر دراكر، وقد جرى تطويره من قبل عدد من الباحثين وخاصة منذ عام 1990، ويصف هذا التعبير مرحلة خاصة من تطور النظام الرأسمالي، تقوم على المعرفة في حين كانت سابقتها تقوم على التراكم المادي، يضع اقتصاد المعرفة بشكل رئيسي التكامل التنظيمي والتكنولوجي الموجود بين الإمكانات الجديدة للقوننة ، والتخزين ونقل المعلومات الذي أصبح ممكنا بفضل التكنولوجيا الحديثة، رأس المال البشري للعمال القادرين على استخدام هذه التكنولوجيا. وتنظيم " تفاعلي" يسمح بالإستخدام الأوسع للطاقات الكامنة للإنتاجية. لقد أصبح واقعا أن بعض النشاطات " غير المادية " مثل البحث والتعليم وبعض الخدمات تشكل حصة متزايدة في الإقتصاد العالمي. ( تم

**الإعتماد في هذا التعريف على التقرير العالمي لليونسكو لعام 2005 بعنوان " نحو مجتمعات المعرفة" [3])**

**2- الهجرة الدولية واتجاهاتها في المدى المنظور**

**يقدر عدد المهاجرين في العالم ب 214 مليون شخص أي ما يعادل 3.1% من سكان العالم، منهم نحو 37% من الدول النامية هاجروا إلى الدول المتقدمة، و ما يقارب 60% من المهاجرين هم هجرات بين دول ذات مستوى تطور متماثل و3% من المهاجرين هم مهاجرون من الدول المتقدمة إلى الدول النامية[4]. ويتضح أن الهجرة الدولية قد تباطأت خلال السنوات الماضية مقارنة بحجم الهجرة أوائل القرن الماضي أو القرن التاسع عشر، وبالمقارنة مع سنوات النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة القيود والضوابط المتشددة التي تفرضها الدول المتقدمة، ونتيجة التباطؤ في النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة**

**جدول رقم (1 ) معدل النمو السنوي للهجرة ( نسبة مئوية )[5]**

| السنوات / المنطقة | 1970 - 1980 | 1980-1990 | 1990-2000 |
|---|---|---|---|
| العالم | 2,05 | 4,43 | 1,28 |
| الدول المتقدمة | 2,2 | 6,5 | 2,1 |
| الدول النامية | 1,89 | 2,13 | 0,05 |

**يتواجد 41.1% من إجمالي المهاجرين في دول "منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية" من هؤلاء نحو 39.4% من بلدان منظمة التعاون نفسها والباقون 60.6% هم من دول بقية العالم[6].**

**تظهر التوقعات للنمو السكاني على المستوى العالمي، إتجاها متزايدا لتراجع الخصوبة الكلية، ومعدلات الزيادة السكانية في دول العالم جميعها، وسوف تكون دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، الأكثر**

---

[3]- مصدر : RAPPORT MONDIAL DE L'UNESCO، Vers les sociétés du savoir، Paris 2005 UNESCO

[4]- مصدر : HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2009، Overcoming barriers: Human mobility and development ص 21

5- مصدر: Migration and Development, A paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration, by Dhananjayan Sriskandarajah, Institute for Public Policy Research, September 2005. p. 3,

[6]- المصدر السابق

تأثرا بهذا التراجع مما سينعكس بزيادة شيخوخة السكان وتقلص العرض من قوة العمل، وحسب تقديرات البنك الدولي، وفي غياب الهجرة وفرض استمرارية معدلات النشاط الإقتصادية كما هي حاليا، فإن " أوروبا ووسط آسيا، ودول شرق آسيا عالية الدخل، وكذلك الصين وأمريكا الشمالية ستفقد جماعيا 216 مليون عامل حتى عام 2050. الإتحاد الأوروبي لوحده سيسجل فقدانا ل66 مليون عامل أي تراجع بما يعادل ثلث قوة العمل"[7] وحسب التقرير حتى عام 2050 سيكون هناك متقاعدان مقابل كل شخص يعمل. بالإضافة إلى افتقاد العرض الكافي من قوة العمل في مجموع هذه الدول فإن شيخوخة السكان قد حجب عنها إمكانية الإفادة التامة من الثورة العلمية والتقنية وما يتيحه اقتصاد المعرفة من رفاه، نتيجة عدم توفر الخبرات الشابة في مجال التقانات الحديثة. حسب تقديرات مكتب العمل الدولي عانت دول الإتحاد الأوروبي عام 1998 من عجز في قوة العمل المؤهلة قدر ب 500 ألف عامل ويقدر المكتب هذه الوظائف عام 2002 ب1.6 مليون فرصة عمل[8] قدرت الخسائر الناجمة عن هذا العجز في قوة العمل بين عامي 1998 و2000 بما يعادل 106 مليار دولار، إضافة إلى الخسائر على مستوى التنافسية وتوسيع السوق، ورغم سياسات تشجيع هجرة الكفاءات من الدول النامية وبلدان أوروبا الشرقية فإن الأثر التراكمي لهذا العجز بازدياد، وقد فاقمت منه في تسعينات القرن الماضي وحتى الآن سياسات الليبرالية الإقتصادية، في الحد من الإنفاق العام بما فيه التعليم، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في أعداد الطلاب في فروع الطب والعلوم والهندسات، بين عامي 1990 و1995 انخفض عدد طلاب الفيزياء في ألمانيا إلى الثلث، وانخفض عدد طلاب السنة الأولى في العلوم في فرنسا من 63400 طالب عام 1995 إلى 50800 طالب عام 2000 وانخفض عدد الطلاب المسجلين في الجامعة في الرياضيات من 56200 عام 1995 إلى 50900 عام 2000 وانخفض في الفيزياء من 68200 إلى 36700 وفي الكيمياء من 13800 إلى 10400 طالب خلال ذات التاريخين وفي هولندا تراجع عدد الطلاب المسجلين في جامعة أمستردام الحرة بين عامي 1989 و1994 بما يعادل 38% في الكيمياء وبما يعادل 20% في المعلوماتية والفيزياء[9]. تشير إسقاطات البنك الدولي إلى تنامي العجز في قوة العمل في العديد من القطاعات الخدمية والتجارية والصناعية، وهي تقدر بمئات آلاف فرص العمل في دول الإتحاد الأوروبي[10].

تؤكد نتائج الإسقاطات، أن سوق العمل وحدة متكاملة وهناك إعتماد متبادل بين فئات قوة العمل، والطلب على فئات قوة العمل هو طلب مشتق ونسبي حسب مرحلة التطور، أي بمعنى أن سياسة الهجرة المتبعة من قبل الدول المتقدمة القائمة على التمييز، والإستبعاد لبعض فئات العمالة متوسطة أو ضعيفة التأهيل تقود إلى إلى خلل جديد في سوق العمل، ينعكس على مستوى التنمية والرفاه لتلك

---

[7] – مصدر: Une des personnes et des emplois pour le Moyen-Orient et l'Afrique du Nord perspective à long terme de la mobilité
BANQUE MONDIAL Washington 2009 Commission Européenne ص XVI

[8] – مصدر: L'Europe à L'Heure de la Mondialisation – vol. I – Le B I T , GENEVE Déc. 2000, p 10.

[9] – مصدر: Vers les Sociétés de Savoir, UNESCO 2005, Encadré 7.4 p131-

[10] – الآفاق بعيدة المدى لحركة الأشخاص و التشغيل لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي واشنطن 2009

البلدان[11]، وبالتالي فإن الهجرة المتباطئة الآن سوف تستعيد معدلات نموها السابقة، وهي تحتاج إلى نوع جديد من السياسات القائم على حرية حركة الأشخاص والإعتراف بالآخر والإحترام المتبادل، أي علاقات دولية أكثر ديموقراطية وإنسانية تقررها الشعوب وليس الشركات ورأس المال.

3- هجرة قوة العمل السورية

شهدت سورية في عصرها الحديث عددا من موجات الهجرة كان أهمها أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومع استقلال البلاد وجلاء المستعمر عن أراضيها أواسط القرن الماضي بدأت عملية تنمية واستقرار إقتصادي حفز، استقرار السكان والمساهمة في عملية البناء، ومنذ أوائل الستينات من القرن الماضي، بدأت موجات محدودة من هجرة الرساميل والأفراد المؤهلين، إلى دول الجوار خاصة، وأوروبا والأمريكيتين، وفي السنوات اللاحقة أي منذ أواسط السبعينات اتسع نطاق الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي( حاليا)، لفئات من قوة العمل متوسطة التأهيل، وإلى أوروبا وأمريكا الشمالية للفئات عالية التأهيل، من أطباء ومهندسين وعاملين علميين باختصاصات مختلفة، ما يؤسف له أن هذه التحركات للمواطنين وقوة العمل، لم يجر رصدها وتتبعها من قبل الجهات المسؤولة، لذلك لا تتوفر بيانات رسمية عن حجم هذه الهجرات، وأماكن تواجدها، ومستويات تأهيلها، وقد سعت وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل مؤخرا بالتعاون مع السفارات السورية والقنصليات لدى دول مجلس التعاون الخليجي لإجراء نوع من المسح لقوة العمل والمواطنين السوريين المقيمين في تلك الدول، نأمل أن تتوصل إلى تقييم موضوعي لتواجدهم في تلك البلدان، وكانت وزارة المغتربين خلال السنوات الماضية قد قامت بالتواصل مع المغتربين السوريين، في دول الإغتراب ولكنها لم تتابع ذلك التواصل ولم تستطع بناء قاعدة بيانات عنهم،نتيجة عدم وضوح الرؤية والغاية من تلك العملية، حيث كانت بالنسبة لها مجرد تحرك سياسي في مواجهة الضغوط الخارجية والتهديدات، وخرج المؤتمران اللذان أعدتهما الوزارة بيانات سياسية والتزامات بتسهيل زيارة المغتربين لوطنهم، وتسهيلات أخرى مرتبطة بالجندية وغيرها من الأمور اليومية بالنسبة للمغتربين. والتساؤل الذي يطرح هل كانت الحكومة جادة في إعادة ربط المغتربين بوطنهم، وزجهم في عملية البناء والتنمية؟ لقد شكل العلماء والفنيون السوريون في دول الإغتراب منظمة " نوستيا" للتعاون في ما بينهم على غرار المنظمات العديدة التي أقامتها الجاليات العربية والأجنبية في الإغتراب، لتنظيم مساهمتها في بناء أوطانها الأصلية، وقد أظهر معظم هذه المنظمات فعالية ونجاحا في تنفيذ والمساعدة على تنفيذ العديد من البرامج التنموية والعلمية في بلدانهم مثل جمعيات المغتربين المصريين واللبنانيين والفلسطينيين، في حين لم تستفد سورية حتى الآن من مغتربيها الذين عبرت المقترحات والمشاريع التي تقدموا بها

---

[11]– يرجى مراجعة Nabil Marzouk "Une migration syrienne hautement qualifiée: les enjeux sociopolitiques"
INSTITUT UNIVERSITAIRE EUROPEEN, FLORENCE"
ROBERT SCHUMAN CENTRE FOR ADVANCED STUDIES ، 2010

في مؤتمر المغتربين الأول، عن مدى تعلقهم بوطنهم ورغبتهم بتقديم ما لديهم من خبره ومعارف لبناء وطنهم الأم. إذا لم يكن واضحا لدى الحكومة ما ذا تريد منهم؟ وفي أي مجالات يمكن أن تسخر جهودهم؟ لن يستطيعوا تقديم أي شيء رغم حماستهم واستعدادهم، ويتضح أن هذه الممارسات قد أهدرت الإمكانات مرتين، المرة الأولى عند هجرتهم، والثانية عند إهمال مبادراتهم وعدم الإستفادة منها.

حسب التقديرات التي أشرنا لها سابقا وهي الفارق بين تعداد السكان المقيمين والسكان المسجلين في سجلات الأحوال المدنية، يقدر المهاجرون ب **3.372** مليون شخص عام **2007** ويتضح أن هذا الرقم قد ازداد خلال الأعوام الثلاثة الماضية، نتيجة النمو البطيء المسجل في زيادة قوة العمل **2.1%** سنويا ( **2005–2008**) مقابل ما يزيد عن **2.5%**[12] في القوة البشرية لذات الفترة.

تم الإعتماد على معطيات دائرة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، قسم السكان في الأمم المتحدة، نتيجة تبعثر المعطيات، وعدم شمولها، وحسب هذا المصدر بلغ عدد المهاجرين السوريين عام **1990** نحو **690349** شخص وقد تنامى هذا العدد ليبلغ **924086** عام **2000** وحسب المعطيات تسارعت وتيرة الهجرة خلال السنوات **2000– 2005** ليبغ العدد الإجمالي **1326359** شخصا عام **2005** ويقدر أن يبلغ عام **2010** نحو **2205847** أي ما يزيد عن **10%** من سكان سورية

معدل نمو أعداد المهاجرين السوريين السنوي[13]

| السنوات | وسطي معدل النمو السنوي لعدد المهاجرين |
|---|---|
| 1990 –1995 | 3.42 |
| 1995–2000 | 2.5 |
| 2000–2005 | 7.5 |
| 2005–2010 | 10.7 |

شكل المهاجرون نحو **5.4%** من السكان عام **1990** وقد أصبحت نسبتهم عام **2010** تزيد عن **10%** من السكان، ما يجب ملاحظته أن هذه الأرقام تعكس إجمالي عدد الأشخاص المهاجرين وليس قوة العمل فقط، حيث يلاحظ في السنوات الأخيرة تقارب أعداد الذكور والإناث بين المهاجرين، شكلت الإناث **48.9%** من المهاجرين عام **2005** [14] مما يدلل على أن المهاجرين في معظمهم هم أسر، وليسوا أفرادا مهاجرين للعمل.

- التوزع الجغرافي للمهاجرين السوريين

---

[12]– مصدر: مسح قوة العمل لعام 2005 ولعام 2008 ، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق

[13]– مصدر United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2009).Trends in International Migrant Stock: The 2008 Revision (United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2008). site visited 3/11/2009

[14]– المصدر السابق

**تتجه تيارات الهجرة السورية كما غيرها إلى الجوار الجغرافي القريب، بالدرجة الأولى، ومن ثم تتجه إلى بلدان مختارة حسب شروط سوق العمل في تلك البلدان والتسهيلات المقدمة للمهاجرين، لذلك تشكل العمالة السورية المهاجرة في الدول العربية النسبة الغالبة من مجموع المهاجرين، ويتضح أن العمالة متوسطة وضعيفة المهارة تتجه أكثر إلى الجوار الجغرافي القريب، في حين تقوم العمالة الماهرة باختيار بلد الهجرة وفق مؤهلاتها، والفرص الأفضل المتاحة لها.**

**المعطيات المتوفرة عن توزع قوة العمل السورية حسب البلدان والمناطق الجغرافية، مبعثرة وتعود إلى فترات زمنية مختلفة، تتعلق بتاريخ التعداد أو المسح في البلد المعني، وهنا تم الإعتماد على عدد من المصادر والدوريات التي لا تتطابق بالضرورة في ما بينها.**

**أ- العمالة السورية في لبنان**

**تتسم العمالة السورية في لبنان، بشكل عام بضعف التأهيل، وهي عمالة موسمية ومؤقتة في معظمها، ورغم النقاشات الكثيرة حول العدد الفعلي للعمالة السورية في لبنان والتقديرات المختلفة، فإن المعطيات المدققة، والمستندة إلى بيانات الأمن العام اللبناني ( سجلات الدخول والخروج للأجانب والعرب والسوريين) تبين أن العدد الإجمالي قد بلغ نحو 450ألف عامل عام 1995 وقد تراجع هذا العدد إلى 225 ألف عام 2000 وقدر عام 2008 بنحو 216 ألف عامل[15]**

**ب- دول مجلس التعاون الخليجي**

**يقدر تقرير هجرة العمل العربية لعام 2006 عدد العمال السوريين عام 1997 بنحو 95 ألف في الكويت و170 ألف في المملكة العربية السعودية[16]، في حين قدرت مؤخرا وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل في سورية عدد السوريين المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة ب 249140 شخص، وبنحو 30ألف في قطر وب 3500 شخص في سلطنة عمان[17]**

**ت- بقية دول العالم**

---

**15- مصدر: Roger Sawaya، Rapport interne « le Secrétariat général de la Haute commission syro-libanaise« septembre 2009.**

**16- مصدر: التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربي 2006- جامعة الدول العربية، إدارة سياسات السكان والهجرة، القطاع الإجتماعي الجدول 5**

**17- مصدر: زياد غصن، مجلة أبيض وأسود 2009/11/5**

التوزع للسوريين المهاجرين على المستوى العالمي، غير مكتمل ومشتت، وقد كانت البيانات التي اعتمدها تقرير البنك الدولي[18] هي الأكثر شمولا وتتيح فرصة للمقارنة وقد تم الإستعانة بها، كما وردت في التقرير.

[18] – **Shaping the Future A Long-Term Perspective of People and Job Mobility for the Middle East and North Africa Background Papers Migration from MENA to OECD Countries: Trends, Determinants, and Prospects Flore Gubert and Christophe J. Nordman *Source*: Docquier and Marfouk 2005 *authors' calculations. P 71***

**الجدول رقم (2)**

**توزع السوريين في بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية خلال عامي 1990 و2000**

| منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية | 2000 | 1990 |
|---|---|---|
| البلدان | Total | Total |
| النمسا | 1,346 | 338 |
| بلجيكا | 858 | 910 |
| الدانمرك | 744 | 226 |
| فنلندا | 137 | 36 |
| فرنسا | 9,354 | 8,900 |
| ألمانيا | 13,311 | 6,888 |
| اليونان | 1,811 | 1,491 |
| هنغاريا | 538 | 431 |
| ايسلاندا | 15 | - |
| ايرلندا | - | - |
| ايطاليا | 1,410 | 837 |
| اللوكسمبورغ | - | - |
| هولندا | 2,629 | 2,239 |
| بولونيا | 502 | 448 |
| البرتغال | - | - |
| جمهورية سلوفاكيا | 92 | - |
| اسبانيا | 1,048 | - |
| السويد | 10,837 | 5,959 |
| جمهورية تشيكيا | 378 | 182 |
| المملكة المتحدة | 3,192 | 1,760 |
| النوروج | 373 | 133 |
| مجموع أوروبا الغربية | 48,575 | 30,778 |

| | | |
|---|---|---|
| دول أخرى في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية | | |
| استراليا | 5,805 | 4,270 |
| كندا | 12,745 | 8,530 |
| اليابان | 66 | - |
| جمهورية كوريا | | |
| المكسيك | 727 | 1,083 |
| نيوزيلاندا | 189 | 24 |
| سويسرا | 1,357 | 1,239 |
| تركيا | - | 2,919 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 47,660 | 30,449 |
| مجموع دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية الأخرى | 68,549 | 48,514 |
| المجموع | 117,124 | 79,292 |
| دول التجاه الرئيسية للسوريين في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية | | |
| دول الإتجاهات الرئيسية | الحصة من إجمالي دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية % | |
| 1- الولايات المتحدة الأمريكية | 40.7 | |
| 2- المانيا | 11.4 | |
| 3- كندا | 10.9 | |
| 4- السويد | 9.3 | |
| 5- فرنسا | 8.0 | |
| 6- استراليا | 5.0 | |

| | |
|---|---|
| 7- المملكة المتحدة | 2.7 |
| 8- هولندا | 2.2 |
| المجموع | 90.1 |

***Sources*: Docquier and Marfouk 2005**

**كما هو واضح فإن إجمالي البيانات عن المهاجرين السوريين لا تتطابق مع معطيات الأمم المتحدة، كما تغيب الكثير من البيانات عن الدول الأخرى والدول العربية خاصة، مع ذلك تقدم هذه البيانات صورة عامة واتجاها لتوزع السوريين حول العالم.**

**4- هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية**

**حسب تقرير البنك الدولي " شكل المستقبل" لعام 2005[19] شكل الحاصلون على تعليم المرحلة الثالثة نسبة 38% من المهاجرين في دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية عام 1990 وقد تنامت نسبتهم عام 2000 لتبلغ نحو 44% من إجمالي المهاجرين السوريين في تلك الدول، وكانت أعداد المهاجرين الحاصلين على تعليم المرحلة الأولى قد نمت خلال السنوات( 1990- 2000) بما يعادل 2% تقريبا، ونمت أعداد الحاصلين على تعليم المرحلة المتوسطة ( الثانوية) بما يعادل 5.1% وقد كان النمو الأهم لفئة الحاصلين على تعليم المرحلة الثالثة 5.6% ، مما يشير إلى أن الهجرة في السنوات الأخيرة قد كانت في معظمها هجرة للكفاءات العلمية السورية، وتعكس نسبة العمالة المؤهلة في إجمالي العمالة المهاجرة، شروط الهجرة وقيودها بالنسبة للسوريين في نفس الوقت الذي تعكس فيه عوامل الجذب في تلك البلدان ومكانتها العلمية، وتعكس النسب المتدنية للعلميين السوريين في ألمانيا والسويد، الحالة الإستثنائية التي حظي فيها أكراد سورية بتسهيلات خاصة للهجرة إلى تلك الدول**

| توزع المهاجرين السوريين حسب البلدان وتكوينهم العلمي[20] | |
|---|---|
| الدولة | نسبة الحاصلين على تعليم ثالثي بين المهاجرين |
| 1- الولايات المتحدة الأمريكية | 52% |
| 2- المانيا | 39% |
| 3- كندا | 57% |

[19]- المصدر السابق

[20]- المصدر السابق Table A22

| | |
|---|---|
| 4- السويد | 19% |
| 5- فرنسا | 54% |
| 6- استراليا | 38% |
| 7- المملكة المتحدة | 36% |
| 8- هولندا | 24% |

**حسب تقرير العربي عن المعرفة لعام 2009 فإن سورية تعتبر من البلدان الطاردة للكفاءات وهي تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية حسب مؤشر هجرة الأدمغة المعتمد ضمن منهجية قياس المعرفة للبنك الدولي،[21] بقيمة للمؤشر تعادل 2.3 ( المؤشر متدرج من 1 إلى 7) ، وكلما تصاعد المؤشر كلما كانت الدولة ذات نتائج أفضل على طريق تكوين رأس مال بشري من خلال الإحتفاظ وجذب قوة العمل المؤهلة**

**البيانات المتوفرة لا تتيح تقديرا موضوعيا لحجم هذه الهجرة وقد قمنا بالإستعانة بما تم من محاولة تقدير لحجم هجرة الكفاءات السورية[22] وقد تم التوصل إلى أرقام تقريبية لعدد الطلاب في الجامعات السورية خلال السنوات 1980-2006**

**جدول رقم (3 )**

**عدد الحاصلين على شهادات تخرج من الجامعات السورية في عدد من الكليات العلمية للفترة 1980-2000[23]**

| مهندسون | خريجي علوم | أطباء أسنان | الصيدلة | الطب |
|---|---|---|---|---|
| 95 978 | 38 727 | 14 760 | 11 259 | 30 046 |

**وقد بلغ عدد المتخرجين من جامعات أجنبية خلال ذات الفترة 90416 طبيب، و98227 مهندس و 52532 من إختصاصات مختلفة[24] يضاف إلى ذلك 59431 حاصل على شهادة عليا في الطب، و24067 دكتور مهندس، و27937 دكتوراه في اختصاصات مختلفة. وبالمقارنة مع عدد الأطباء والمهندسين العاملين داخل البلاد يتبين لنا حجم الهجرة المحتملة للحاصلين على هذه المستويات من التعليم**

---

[21]- مصدر: تقرير المعرفة العربي 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. إصدار: دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة الجدول رقم 5-11 ص. 189

[22]- رسالة دبلوم معهد التخطيط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في دمشق للطالب عيسى مهنا لعام 2004، الجداول (25-b), (25-a) (26) بالإضافة إلى المجموعات الإحصائية لسنوات عدة. p. 73-75. يجدر التنويه أن هذه الرسالة قد كانت العمل الجدي الأول الذي حاول تقدير حجم هذه الظاهرة وتقييم الآثار الإقتصادية المترتبة عليها لذلك كان لابد من الإعتراف بهذا الجهد المتميز رغم الملاحظات التي يمكن أن ترد حول المنهجية، ومستوى التحليل والمعالجة للمعطيات.

[23]- مصدر : المصدر السابق

[24]- المصدر السابق والجدول 26

الجدول رقم ( 4)

مجموع المجازين في الداخل والخارج وعدد العاملين في سورية عام 2007 [25]

| الإختصاص أو الفرع العلمي | المجازون من الجامعات السورية | المجازون من الخارج | مجموع المجازين | المشتغلون في سورية عام 2007 | التباين بين إجمالي الخريجين وعدد العاملين في سورية |
|---|---|---|---|---|---|
| أطباء | 30046 | 90416 | 120462 | 29506 | 90956 |
| مهندسون | 95978 | 98227 | 194205 | 89867 | 104338 |

- الآثار المترتبة على هجرة الكفاءات العلمية السورية

تعتبر التكاليف التي تحملتها الدولة في الإستثمار والإنفاق على النظام التعليمي، وبالتالي تكلفة إعداد كل فرد من خريجي النظام التعليمي السوري، جزءا من التكلفة وهو أقلها بالمقارنة مع فقدان الفرص البديلة التي تتسبب هجرتهم بها. فتطور النظرية الإقتصادية، في السنوات الأخيرة، أدخل التطور التكنولوجي في دالة الإنتاج كمتغير داخلي، بعد أن كان يعتبر متغيرا خارجيا وقد أصبح جزءا من متغير رأس المال وقوة العمل فالتغير في رصيد رأس المال يرتبط بالإدخار والإهتلاك والزيادة في قوة العمل، وفي حال ثبات عاملي الإدخار والإهتلاك فإن التغير في قوة العمل، سوف ينعكس بتغير حصة الفرد في قوة العمل من رصيد رأس المال، وهو الذي يحكم الإنتاجية والناتج الكلي في نهاية المطاف، وفق دالة الإنتاج هذه يحمل كل عامل معه حصة من رأس المال، وهو عند خروجه من حلقة الإنتاج يخرج تلك النسبة معه، وهو في حالة الهجرة يقدمها للدولة المضيفة، وقدتبين من خلال الدراسات التي تمت على الإقتصادات المستقبلة للهجرة " توصل التحليل الإحصائي لبيانات 15 دولة أوروبية للفترة ( 1991- 1995)، أن زيادة تعادل 1% من سكان تلك البلدان ناجمة عن الهجرة، تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 1.25 و1.5%"[26] . أما بالنسبة للدول المصدرة للعمالة الماهرة فإن الفاقد سيكون أكبر من ذلك نتيجة أن وسطي سنوات التعلم بالنسبة لتلك الفئة من المهاجرين تفوق بدرجة كبيرة وسطي سنوات التعلم للعاملين في الإقتصاد الوطني، أي أن حصتهم من رأس المال تكون أكبر من الوسطي الوطني، وهذه الحصة لم ترفد الإقتصاد الوطني، وحرم من التراكم في رأس المال

---

25– مصدر : Nabil Marzouk " Une migration syrienne hautement qualifiée: les enjeux sociopolitiques"
INSTITUT UNIVERSITAIRE EUROPEEN, FLORENCE
ROBERT SCHUMAN CENTRE FOR ADVANCED STUDIES 2010 p ( 22 )

26– Report VI, "Towards a Fair Deal for Migrant Workers in the Global Economy", International Labour Conference, 92nd Session, 2004 International Labour Office, Geneva, First edition, 2004, p.31.

الإنتاجي ( رأس المال وقوة العمل)، يحتاج تقدير تلك الخسائر بالنسبة للإقتصاد السوري، بيانات دقيقة وإعداد نموذج رياضي للهجرة .

يحتاج اقتصاد المعرف إلى ما يدعى " الكتلة الحرجة " من العلم والتقانة، والتي يتقوم بالدرجة الأساسية على عدد واف من الإختصاصيين في مختلف مجالات المعرفة بالإضافة إلى البنية التحتية اللازمة، والنزيف الدائم للخبرات يحرم البلاد من الإنتقال إلى مجتمع المعرفة وإنتاج المعرفة، وتكريس وضعية التخلف العلمي والتقني والإنتاجي، وهذا ما تعاني منه سورية حاليا. طورت مؤسسة راند مؤشرا مركبا لقياس القدرات التكنولوجية للدول، وقد صنفت وفقه الدول في أربعة مجموعات أ- متقدمة علميا، ب- ماهرة علميا، ت- نامية علميا وث- راكدة علميا، وحسب تقرير اليونسكو فإن سورية تقع ضمن محموعة الدول الراكدة أو المهمشة علميا[27]

الجدول رقم ( 5)

الباحثون في مجال البحث والتطوير والإنفاق على البحث والتطوير ومعدل الإلتحاق بالتعليم الجتمعي[28]

| الدولة | عدد الباحثين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة 2006 | الإنفاق على البحث والتطوير كمسبة من الناتج المحلي الإجمالي | نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي من الفئة العمرية عام 1997 |
|---|---|---|---|
| سوريا | 29 | %0.2 | 14.8 |

وحسب التقرير تحتل سورية المرتبة 25 من 26 دولة في مجال الأوراق العلمية المنشورة في دوريات محكمة ( ألحاث في مجال علم النبات والحيوان)[29]

تحتل سورية نتيجة ذلك مرتبة متدنية في ترتيب التنافسية العالمية، وفي مجال الصادرات عالية التقانة، ويحرمها هذا الوضع من إمكانات تطوير التعليم والإدارة ويضعف قدرتها الإستيعابية لعملية نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى إضعاف القدرة الإنتاجية بشكل عام، وينعكس ذلك بضعف جذبها للإستثمار الأجنبي المنتج.

5- <u>إستنتاجات وتوصيات</u>

---

[27]- UNESCO Forum on Higher Education, Research and Knowledge Mapping Scientific Research in Member States of the Organization of Islamic Conference (OIC)، S. Tanveer Naim and Atta-ur-Rahman, *Pakistan p.12*

[28]- المصدر السابق الجدول رقم 1 ص 5

[29]- المصدر السابق الجدول رقم 4 ص 12

قد تكون من أولى الإستنتاجات هو فقر البيانات في ما يتعلق بموضوع الهجرة والذي يعكس، عدم اهتمام رسمي بفئة من أبناء الوطن يغادرون لآسباب متعددة، ومغادرتهم تفقد الوطن ثروة لاتعوض، وتحرمه من غنى ثقافي وإبداعي وديموقراطي قل نظيره في العالم، مغادرة السريان والكلدان والآشوريين والمسيحيين والأكراد، يفقد سورية جزءا من تاريخها وحضارتها التي تستمد منها القوة والمنعة، ويطرح هجرة الكفاءات، إشكالية كبيرة أمام عملية التنمية، ومستقبل سورية ودورها الإقليمي والحضاري، وإذا كما لم نتطرق لأسباب الهجرة ودوافعها فإن معظم أسبابها قد باتت معروفة وواضحة، فتحسين مستوى المعيشة والدخل طموح كل فرد في أي مجتمع كان، والرغبة في الإنجاز والتميز هاجس إنساني ينمو مع اتساع الأفق والمخزون العلمي، ويتطلب تحقيق ذلك شروط خاصة تتعلق بالبنية التحتية العلمية، وأجواء البحث وحرية الرأي والتعبير وحفظ الحقوق، والتقدير الإجتماعي المناسب، وهذه جميعها مجتمعة بالإضافة إلى التمويل سواء العام أو الخاص، شروط أولية أساسية للسير في الطريق الصحيح، إصلاح التعليم وإرساء أسس ديموقراطية التعليم خطوة أولى، وحق من حقوق الإنسان يقع على الدولة توفيره لمواطنيها من خلال التعليم المجاني للجميع، واتاحة الفرص المتكافئة للجميع في الحصول على التعليم المناسب. إن القضاء على الفساد واستعادة دور المؤسسات والقانون شرط لشعور المواطن بالطمأنينة على حياته ومستقبله ومستقبل أبنائه، تصالح السلطة مع المجتمع من خلال مشاركته وإطلاق قدراته في البحث والتطوير والإبداع، شرط أساس لإلغاء علاقة الخوف والتسلط التي تفرضها بعض الجهات في علاقتها مع المواطن باحثا أوعاملا أو أي مواطن كان. الحق في الحرية هو الضمانة الأساسية لتضحية أبناء الوطن دفاعا عنه وفي بنائه وازدهاره.

دمشق 27- 4- 2010

د. نبيل مرزوق